الفصل السابع

العنف فى سرى لانكا

احتفلت سرى لانكا (١٩٩٨/٢/٤)، على غرار الهند وباكستان، بمرور نصف قرن على استقلالها. ولكن هذه الجزيرة الخضراء، التى أطلق عليها التجار العرب فى السابق لقب «الجنة»، ما زالت منذ ١٤ سنة غارقة فى وحول حرب أهلية وانفصالية دامية، ويقودها مقاتلو «جبهة نمور تاميل ايلام». وفى خضم هذه الاحتفالات، أكدت العمليات العسكرية الواسعة والخسائر البشرية الناتجة عنها، كم أن الجزيرة مازالت بعيدة عن حل سياسى مرغوب ومطلوب لعودة السلم الأهلى إليها.

وقبل ثلاثة أسابيع من احتفالات الاستقلال، تصاعدت وتيرة العمليات الانتحارية والمجابهات المسلحة، إلى درجة تغيير برنامج الاحتفالات التى شارك فيها الأمير «تشارلز» ولى العهد البريطانى، وأبرز هذه العمليات ثلاث:

١ ـ عملية انتحارية ضد البنك المركزى، سقط فيها أكثر من عشرين قتيلاً.

٢ ـ عملية انتحارية ضد معبد «السن»، وهو أقدس المعابد لأنه ـ كما يعتقد البوذيون ـ يوجد فيه أحد «أسنان بوذا». وإذا كان ١٦ كاهنًا قد فقدوا الحياة، فإن «السن» بقى سليمًا.

٣ ـ المواجهات الواسعة على «طريق الموت» وطوله ٧٦ كم، والذى أطلق الجيش السرى لانكى عليها اسم «الانتصار المؤكد»، وقد تراوحت الخسائر خلالها

بين ٣٥٥ قتيلاً حسب المصادر الحكومية، وأكثر من ٦٠٠ قتيل حسب «نمور التاميل»، وتضاف هذه العمليات إلى الحصيلة الدامية التى بدأت فى الجزيرة فى صدامات محدودة قبل ٢٥ سنة، وارتفعت وتيرتها مع تشكيل «جبهة نمور تاميل ايلام». واستناداً إلى مختلف المصادر.. فإن أكثر من ٥٥ ألف سريلانكى سقطوا خلال هذه الحرب الأهلية، حيث تطالب الجبهة باستقلال شمال الجزيرة وشرقها، وتشكيل دولة باسم «ايلام».

وطوال السنوات الماضية، فشلت كل الجهود والأطروحات للعثور على حل سلمى للصراع، ذلك أن «نمور ايلام» يرفضون تقديم أى تنازل، ويعدّون الجيش المتواجد فى مناطقهم جيشًا محتلاً، خصوصًا أن ٩٩ فى المئة من جنوده هم من الإثنية الأخرى السنهالية. ويؤكد التاميل أن الحكومات المتعاقبة هى التى قادت البلاد نحو هذه الحرب الأهلية وعمّقت أسبابها؛ فمنذ الاستقلال عام ١٩٤٨، وضعت الحواجز أمام دخول التاميل إلى الوظائف الحكومية والجيش، على الرغم من أنهم يشكلون ١٨ فى المئة من سكان الجزيرة، كما تم تحديد المساعدات لتنمية مناطقهم. وعندما جرت أول عملية واسعة للجبهة ضد دورية عسكرية عام ١٩٨٣، استغل السنهاليون الوضع فشنوا عمليات واسعة. وعلى مدى خمسة أيام من القتل والنهب، سقط ثلاثة آلاف قتيل، كما هرب ٦٠ فى المئة من التاميل من العاصمة كولومبو. وكان العام ١٩٨١ قد شهد إحراق المكتبة الوطنية فى «جافنا» عاصمة المنطقة التاميلية، وبعد عامين على اقتحامها من الجيش، فإنها ماتزال «سجنًا مفتوحًا».

والواقع أن التطرف ليس من جهة واحدة؛ فالسنهاليون الذين يشكلون غالبية ساحقة يزدادون تطرفًا يومًا بعد يوم، ويقفون حائلاً ضد محاولة الحكومة تنفيذ حل سياسى إطاره منح سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة للتاميل فى مناطقهم.

وما زاد الطين بلة، أن فئة من الرهبان البوذيين، هم الذين يقودون حاليًا الحملة ضد أى حل سلمى. وأبرز هؤلاء الكهنة البوذيين «سوبهيتا»، الذى يدير أكبر المعابد فى الجزيرة، ولذلك فإن تأثيره واسع جدًا.

وبرغم أن سوبهيتا كاهنًا بوذيًا، فإنه يطرح علنًا تكرار حمام الدم الذى نفذ قبل سنوات ضد «الجبهة الشعبية للتحرير»، التى كانت على غرار «الخمير الحمر» فى كمبوديا، وهو يرفض الحل السياسى الذى طرحته الرئيسة «شاندريكا»، لأنه سيؤدى برأيه إلى انفصال التاميل. والأخطر من كل ذلك، أن الكاهن سوبهيتا وضع قاعدة دينية لتفوق السنهاليين على التاميل، أساسها دينى، تقوم على أن «السنهاليين» هم «شعب بوذا المختار»، استنادًا إلى رواية دينية، يرى الكثير من البوذيين أنها لا تستند إلى أساس أو واقع.

ويرى المراقبون أن كل عمليات الجيش السرى لانكى، التى أدت إلى نجاحات واضحة ضد «نمور التاميل» لن تقود إلى السلام - ذلك أن النمور يستطيعون دائمًا الحفاظ على مواقعهم داخل الغابات الواسعة بعيدًا عن عاصمتهم جافنا. وهذه الغابات تقف حاجزًا طبيعيًا ضد دخول الجيش إليها. وهم - وهو الأخطر - يستطيعون متابعة نشاطهم البحرى فى تهريب الأسلحة وغيرها من المواد. ويبدو ثابتًا أن «نمور التاميل» يتمتعون بنفوذ كبير من داخل شبكات التهريب الدولية فى آسيا؛ لأنهم يملكون أسطولاً بحريًا كبيرًا، لم تؤد المعارك المتواصلة إلى إلحاق خسائر واضحة فيه، ومعنى ذلك استمرار النزف وعدم الاستقرار وغياب الاستثمارات الأجنبية.

قبل عشرين عامًا، قال رئيس وزراء سنغافورة للمسئولين فى سرى لانكا: «تستطيعون أن تصبحوا أحد نمور آسيا، ولكن عليكم أن تحلوا المشكلة الإثنية لديكم». وبدلاً من حلها جرى تصعيد القتال، فتراجع اقتصاد البلاد إلى درجة

أن نسبة التضخم حاليًا هى ١١ فى المئة، والديون الخارجية تزيد عن أربعة بلايين دولار، ولا يعنى هذا التغييب للحل السياسى أن الإرادة السياسية معطلة لدى المسئولين؛ فالرئيسة الحالية «تشاندريكا كاماراتونجا» هى زوجة «فيجات كماراتونجا»، الذى اغتيل على يد التاميل، وهى نفسها انتخبت بناء على مشروعها لحل سلمى فى البلاد. والمعروف عن الرئيسة الحالية أنها كانت تروتسكية أثناء ثورة الربيع عام ١٩٦٨ فى باريس؛ حيث كانت تدرس العلوم السياسية. وللتأكيد على عمق التمزق الذى يعيشه سكان الجزيرة.. فإن الرئيسة الحالية الجانحة نحو السلام، وزوجة رئيس سقط نتيجة طرحه المؤيد لحل سلمى، هى فى الوقت نفسه ابنة الرئيس، الذى طرح حل الصراع بالقوة المسلحة قبل أربعة عقود كاملة.

وينتظر كثيرٌ من الرئيسة «كماراتونجا» المتعلقة بالحل السلمى، أن تستخدم الانتصارات العسكرية التى يحققها الجيش فى صياغة حل مقبول من التاميل. ومما قد يسهم فى ذلك أن القوى الإقليمية والدولية المعنية بالوضع فى الجزيرة تقف إلى جانب الرئيسة حاليًا؛ فقد حسمت الهند موقفها، ووجهت ضربة قاسية إلى «نمور التاميل» عندما أصدرت إحدى محاكمها حكمًا بالإعدام على ٢٦ شخصًا، بينهم ١٦ من التاميل السرى لانكيين؛ لمشاركتهم فى اغتيال «راجيف غاندى» رئيس وزراء الهند قبل سنوات. وبدورها.. فإن الولايات المتحدة عدّت التاميل «حركة إرهابية» يجب عدم التعامل معها، وإقفال الأبواب فى وجه نشاطاتها.

ويبدو أن مختلف الأطراف تـؤيد حلاً يكفل تحويل الجزيرة إلى اتحاد لجهات لا يحق لها الانفصال؛ مما يكفل تنوعها وحرية الإثنيات فيها من دون أن يؤدى ذلك إلى انفصال بين الجهات وتشكيل دول ثانية.

وبعيدًا عن الاحتفالات الواسعة بالاستقلال التى شارك فيها الأمير تشارلز، فإن هذه المشاركة، التى تهدف كما يرى البريطانيون إلى تحسين صورته الشخصية لدى الإنجليز بعد مصرع الأميرة ديانا، هى أيضًا تشكل دعمًا علنيًّا للرئيسة كماراتونجا فى توجهها السلمى.

ومما يساهم فى ذلك أن عديدًا من العسكريين السرى لانكيين أصبحوا مقتنعين بوجوب إجراء مفاوضات مع التاميل، ويقول القائد السابق للقوات الجوية «هارى جوناتيلكى»: «ينبغى إجراء مفاوضات مع النمور، ولكن لا شىء يدل على أنها ستجرى فى المستقبل القريب».

ومن الواضح أن أى حل سياسى للحرب داخل الجزيرة يتطلب دعمًا من القوة الإقليمية له وتحديدًا الهند. لكن المشكلة أن الهند بعد إصدار أحكام الإعدام على قتلة راجيف غاندى، لم تعد حيادية، بل تحولت إلى طرف مباشر فى الصراع. وما يزيد من حدة هذا الوضع أن «النمور الآسيوية» التى تستطيع دعم أى حل سياسى ماليًّا، مشغولة حاليًا بمشاكلها الاقتصادية الخاصة بعد انهيار العملات والبورصات، ولذلك كله فإن «ظهور ضوء فى آخر النفق مازال بعيدًا»، كما يقول قائد الطيران السابق فى الجزيرة الخضراء.

* * *

..والحل؟!

ولكن ما الحل؟.. برأيي أن التفكير فى حل مشكلة العنف والإرهاب على أنها من أعمال «الأمن» فقط، لهو بداية خطأ بالغ؛ فـ «وسائط الأمن» هى خط المواجهة الأول ضد «وسائط العنف»، ودعم هذا النهج، ضرورة حتمية ولا جدال فى ذلك، ونذكِّر بأن «حادث الأقصر»، لم يكن ليحدث فى هذا المكان، وبهذه البشاعة لولا الثغرة الأمنية هناك. ولكن ذلك يبقى فى حدود رد الفعل الأول عندما تواجه الأفاعى.. أما الفعل الأكبر والأضخم فهو الانصراف إلى العوامل التى جعلت من حديقة البيت بؤرة جذب لها، ومن سور الحديقة ثغرة كبيرة ـ هى مجموع ثغرات أصغر كثرت واتصلت ـ وكذلك دراسة الوكر الذى زحفت منه تلك الأفاعى إلينا.

وفيما عدا الوسائط الأمنية فأنا لا أجد مبررًا لفصل العنف كقيمة سلبية عن باقى القيم السلبية الأخرى؛ حين الشروع فى البحث عن حل؛ فالقيم السلبية مترفدة من وعن بعضها، وتغذى بعضها بعضًا. والمجتمع الذى تستشرى فيه الرشوة والفساد والمحسوبية والدعارة والمظالم والاتكالية والعشوائية.. إلخ، هو مجتمع مؤهل بامتياز؛ لتبنى عنفٍ من الطراز الفاخر، الذى تزيد فيه كمية النيران والدم المسفوك؛ لذا فأنا أرى أن أول خطوة عملية هى تشكيل هيئة خبراء على أعلى المستويات ـ أو إيجاد آليات تفعيل جادة لما يصدر عن مجلس الشورى، والمجالس القومية المتخصصة، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية، وغيره من

هيئات استشارية ـ تضع استراتيجية عامة؛ ذات قواعد صارمة ملزمة تضبط إيقاع المجتمع؛ فتعيد المنفلت إلى جادة الانضباط، والمشتط إلى جادة العدل، والبوهيمى إلى جادة الخلق القويم والالتزام.. متبنية من الوسائل ما يحفظ للإنسان كرامته، ويقدس منزلته الكونية، ويحترم عقله ورغباته واختلافه وتمايزه.. استراتيجية تعلى قيم الحق والعدل والعقل والجمال.. استراتيجية تنقح المنبث فى أقنيتنا الإعلامية؛ فتصفى ما يترسب فى «لا وعى» الجماهير، وتتحكم فى المظاهر الاستفزازية التى استشرت؛ فكرست إحساس الفقير بفقره.. استراتيجية متمرحلة تمتلك آليات تفعيلها فلا تعود رؤى تنظيرية، تضيف إلى الخلط خلطًا آخر. كما يجب أن تكون استراتيجية حكيمة تتجنب استفزاز الجماهير بدعوى الوصاية عليهم، فذا وإن كان صحيحًا ضمنًا، إلا أنه قد يأتى بنتيجة عكسية أو يؤدى إلى صدامات وعنف أكثر، يهدد هذا الفعل الثقافى برمته، وقد يفرض حالة من الفوضى الكارثية.. فمجتمعنا لم تزل نسبة الأمية فيه، فى أفضل الأحوال، ٤٠٪. أما الأمية الثقافية فتتعدى الـ ٩٥٪، وبالتالى فهو مجتمع قاصر عن التنظير لنفسه، أو استقراء أحداث تاريخه، أو ضبط حركة أفراده بما يعود بالنفع على الجميع (انظر كيف ينتظم أناسنا فى طابور ما !).. هى مهام إذًا معقدة، يجب أن يضطلع بها المثقفون فيشقون الحشود، ويتقدمون الجموع بقوة؛ كيما يعلمون الناس كيف يسيرون حياتهم وفق المنهج، الذى ارتضوه جميعًا لأنفسهم.

مثلا.. هناك نظرية إعلامية تقول بأن تمد المواطن بإرسال يغطى الـ ٢٤ ساعة، ويغطى كذلك كافة موضوعات الحياة ومنها الجنسية، وأن نترك للفرد حرية التصرف وقيادة أسرته كيفما يتراءى له، فيغلق جهاز التلفاز فى موعد يتناسب وعمله فى الصباح، ويناسب كذلك مذاكرة الأولاد، وأن نوفر له أيضًا مجالاً واسعًا من الاختيارات بين القنوات والمواد المنبثة، أى المسئولية الكاملة عن تشكيل لاوعى الأبناء ووعيهم.. وهذا لعب بالنار للسبب السالف الذكر (قاصرية

المجتمع). . إذ كيف يمكننا أن نأتمن إنسانًا فسد ذوقه وعقله، وصارت تطربه «نار ياحبيبى نار ـ فول بالزيت الحار» أو يردد «كوز المحبة إنخرم ـ إديله بنطة لحام» (لم تعد مجرد أغان هابطة، ولكنها صارت نمط حياة وطريقة تفكير، وأسلوب معيشة)، على أولاده وتربيتهم، فنعهد إليه هكذا بكل بساطة بمسئولية تشكيل عقلياتهم. . إنه فى الأساس لم يعد مؤتمنًا على نفسه.

وهذه القيادة الرشيدة الصارمة للمجتمع يجب أن تكون مصحوبة بتنمية اقتصادية واجتماعية. . وللحق والحقيقة فإن بوادر تغير إيجابى فى هذا الاتجاه، قد بدأنا نستشعرها هذه الأيام؛ مما يدلل بوضوح على إمكانية تحقيق هذه الفرضية وواقعيتها (وأنها ليست يوتوبيا نتشدق بها). . وفى ذلك فقد كتبت هذا المقال فى يونيو ١٩٩٨ بعنوان: «من يجلو الذهب؟». . («إسكندرية مارية، وترابها زعفران» أو هكذا يردد «الإسكندرانية» السعداء هذه الأيام، مثلما لم يكونوا من قبل بمدينتهم. . ولهم كل الحق فى ذلك. . فهذا الصيف تتبختر «عروس البحر الأبيض» فى أبهى حللها وابتسامة مشرقة تضىء الوجه الذى ألفناه كالحًا، رسم عليه الزمن أخاديده فآل إلى «شمطاء» بالكاد تؤود نفسها. أما النسائم التى حملت رسائل «أفروديت»، من وطن الإغريق القدماء، عبر البحر إلى اليابسة الجنوبية، فإنا على ثقة أنها سوف تتخلل كل الطرقات لتشمل الثغر كله، فتعيده أسطوريًّا مثلما أراده مهندسه الأول (٣٣٢ قبل الميلاد)، «الإسكندر الأكبر». . وهم (أهل الثغر) يقولون بأن ما أنجز ذات ربيع، لم يكن ليتم فى أقل من ثلاثين سنة. . إنها إذًا وثبة واثقة فى لامتناهيات الأفق الأزرق الممتد خلف اليم.

الأطباء أيضًا بدأوا يستشعرون تحسنًا (نسبيًّا) فى مدخولاتهم، والأمل مازال يحدوهم فى معيشة كريمة ترضى عنهم «أبقراط». أما سواد لابأس به من الشباب، فقد وجد فى «مشروع مبارك للإسكان» ضالته التى خالها بالأمس القريب رابع المستحيلات، وقد أضاف قانون الإيجارات الجديد مليون شقة (على

الأقل) - كانت مغلقة لمستقبل الأولاد - إلى سوق العقارات؛ فتواضع حجم المشكلة، وصار «العرض والطلب» هو سيد الموقف (قانون السوق الطبيعى).

الطفرات إذًا عديدة، وتكاد تشكل كل المجالات، بدءًا بالزراعة والصناعة، مرورًا بالمواصلات، وانتهاءً بخدمة المواطن فى المكاتب الحكومية، وهى إرهاصات روح جديدة بدأت تسرى فى مجتمعنا مؤخرًا، تصالحية بالأساس - بين الحكومة والمواطن - بعد طول تنافر وانعدام ثقة. هذه الروح المؤدلجة بطفرات رقمية، تزامنت مع انخفاض إنتاج البترول (٨٤٠ ألف برميل يوميًّا من ٨٧٠ ألف فى منتصف الثمانينيات) فى الوقت الذى انخفض سعره عالميًّا إلى عشرة دولارات للبرميل (أوائل يونيو ١٩٩٨) نزولاً من عشرين دولارًا (أخريات عام ١٩٩٧)، وانخفاض عائدات قناة السويس بنسبة تزيد عن ٥٪ سنويا، وانخفاض تحويلات المصريين فى الخارج لتأثر الدول الخليجية بأزمة آسيا من نواح عدة، وكذلك تدهور صناعة السياحة إلى حدود دنيا فى أعقاب حادث الأقصر (١٧ نوفمبر ١٩٩٧).

كيف إذًا نتقدم للأمام، فى حين أن المؤشرات الكلاسيكية لاقتصادنا تتراجع للخلف؟!.. ما جد أيها السادة هو جدة الفكر والتفكير، والعقل المدبر (الإدارة)، فى التخلى عن التابوهات البيروقراطية العتيدة، والقوانين التى صنعتها أهواء فاسدة، وأنزلتها علينا نصوصًا مقدسة، فإذا الشعب كله يطوف حولها فى وجل الخاشعين.. تذكر كم سنة استغرقتها مناقشة قانون «العلاقة بين المالك والمستأجر»؟ وكم عقدًا لزمه إخضاع الإيجارات للقانون المدنى، وهدم وثن «رسم الأيلولة»، وإيقاف «المقذوفات الضريبية» التى كانت تتوالى تترى؟!.. ناهيك عن آخر المضحكات المبكيات للحكومات السابقة، فى الإصرار على إحياء قيمة العدل، ولو مات كل ضحايا «شركات توظيف الأموال»، وضاعت كل القيم الأخرى.

ما جد هو أن زمرة قليلة من ذوى العقول الخلاقة المبدعة المتفتحة، يملؤهم

الإخلاص والحماس، وتزينهم الحكمة، أعطوا الثقة والصلاحية، فأثابوا وعاقبوا وهدموا وبنوا وأعادوا رسم وجه الحياة. إن ما يحتاجه الوطن من أمثال هؤلاء بضع عشرات فقط، يصنعون له المجد والسؤدد. . لذلك وللآمال الكبار المؤجلة لأن تعقد بهم، يصير استكشافهم هدفًا قوميًّا، يسبق استكشاف البترول. . ولأن البحث عنهم أشبه بالبحث عن «الماس» وسط أكوام الزجاج، تبرز أهمية خلق آلية ناجزة، تتعرف هؤلاء الصفوة، وتدفع بهم إلى مواقعهم التى تليق، أو تدفع بتلك المواقع إليهم، لأنهم غالبًا عافون زاهدون. وحسنًا فعلت «الداخلية» حين اشترطت للترقى والقيادة الكفاءة، وأسقطت الفعل التقادمى الأوتوماتيكى كدينامية دفع، ناهجة نهجًا نحسبه الأنجع، لو نزه عن المحسوبية والمكايدة.

لا يبقى إلا أن نشد على أيدى هؤلاء المخلصين، ثروتنا من الذهب، ونراهن عليهم بكل ثقة، وهم بدورهم يراهنون على مناجم لم تزل بعد مطمورة فى أعماقنا، بانتظار بركان يتفجر، ويلفظها حممًا من خير مصفى فى حماس منصهر. . فنعم ذا رهان!.

وهكذا. . فإننى أود أن أسجل هنا وقبل أن ننتقل إلى تفصيلات درامية، أن علاج إشكالية العنف والإرهاب هو، بالترتيب الزمنى:

(١) السياج الأمنى المحكم.

(٢) دعم حالة الثقة التى بدأت تتواجد بالفعل بين الشعب والحكومة، بالتأكيد على التنمية الاجتماعية، ودعم الطبقة المتوسطة وتوسيعها، واضعين فى الاعتبار أن صلابتها ومتانتها تجعلان منها عازلاً ضد موجات العنف.

(٣) الإسراع بالتنمية الاقتصادية ـ على أسس علمية متينة وراسخة ـ فتقل أعداد الفقراء لصالح الطبقة الوسطى.

(٤) التأكيد على استراتيجية إعلامية وثقافية وتربوية يكون هدفها الأسمى: إعادة صياغة وعى الشعب، وإعادة ترسيخ القيم الأخلاقية والمبادئ القويمة، وترميم شخصية «المصرى» التى اهترأت وتآكلت.

(٥) تشكيل هيئة من كبار العلماء والمثقفين (أو دعم الهيئات القائمة بإعطائها صلاحيات فاعلة) تكون مهمتها رسم ملامح مشروع قومى كبير، له روافده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... على غرار مشاريع؛ توشكى، المجتمعات الجديدة، القراءة للجميع.. إلخ، وهى مشروعات إيجابية، ولكنها تفتقد للدعم الجماهيرى.

لذا فلتكن مهمة تلك الهيئة، حفز الجماهير على الاندماج فى تلك المشروعات، ولو بالتفكير والمناقشة، وياحبذا لو حظيت على الدعم الجماهيرى المأمول؛ بغرض الإبقاء على قوة الدفع لتلك السياسات الطموحة، وكذلك خلق مشروعات أخرى تكون أكثر تكاملية.. فعلى سبيل المثال لا الحصر - بخصوص عزوف قطاع عريض من الجماهير عن الإسهام، ولو بالتفاؤل بمستقبل أيامه - يشعر الشباب أن «توشكى» ليست لهم، وإنما لكبار المستثمرين فقط، وأن مضار الخصخصة عليهم أكثر من نفعها، وأن البورصة هى بيت الأثرياء، الذى ينحرون فى فنائه الفقراء.

ومشروع «القراءة للجميع» على الرغم من أهميته القصوى، إلا أن ترويجًا له وحفزًا للشباب للإقبال عليه، مازال ضعيفًا، ويعاكسه فى الاتجاه ما يبثه إعلامنا على مدار الساعة، مما لا يترك متسعًا من الوقت للقراءة ولابيئة مثقفة محبذة لذلك فعلاً - وهذا المشروع (مثلاً) أحادى الصبغة، فهو ثقافى فقط، ويركز على القراءة دون باقى الأنشطة الثقافية، وبالتالى فإنه ورغم نتائجه الباهرة التى حققها حتى الآن، ما يحسب وبفخر من إنجازات النظام الحاكم، إلا أنه لا ينهض مشروعًا قوميـًّا متكاملاً، ويبقى فى طور المشروعات المساندة، غير أن الكثير من تلك الأخيرة، وفى مثل قوتها يمكن أن ترفد للمشروع الأعظم المقصود - كذلك يمكن الترويج لمشروع «التفوق العلمى»، كما فعلنا من دون قصد مع الدكتور «أحمد زويل» (صاحب الفامتو ثانية)، مع الدعم بنشر نواد للعلوم وتشجيع ابتكارات واختراعات الشباب.. إلخ.

(٦) فرض حالة من الانضباط الصارم على المجتمع، تعتمد مبدأى الثواب الناجع والعقاب الرادع، وبالمثل إعلاء وتكريس قيمة «العدل» فوق رقاب الجميع؛ بما لا يدع مجالا للتراخى أو التهاون والتساهل أو المجاملة والمحسوبية أو الرشوة والفساد، أو على الأقل، يهبط بتلك السلبيات لحدودها الدنيا، ويعيد تصويرها على أنها جرم يندى له الجبين، بعدما صارت كلها من أبجديات حياتنا اليومية، التى لا يثير وجودها انزعاجًا البتة.

وأختتم مقدمتى بالقول بأن الموضوع مفتوح، وهو ملك للقارئ، يستطيع أن يضيف إليه أو يخصم منه، وكل طموحى أن أكون قد أفلحت فى استثارة الذهن، وأقصى غاياتى أن أكون قد عرضت جديدًا لموضوع قديم، يهمنى ويهمكم جميعا، وشكرًا.

* * *